# الـخـاتـمـة

إن بناء القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني يتوقف على تدبير مصادر التمويل وتحقيق أساليب الرقابة والشفافية المالية، الأمر الذى من شأنه مساعدتها على تنفيذ المشروعات التنموية ويضمن استمراريتها دون الاعتماد على منح مالية من جهات خارجية، لأن الدعم المالي الموجّه لها من خلال المنح والمساعدات الأجنبية بالرغم مما يوفره من أموال طائلة لا تتيسر في غيره من مصادر التمويل الأخرى يؤثر على نشاطات هذه المنظمات ويقيّد من حرياتها واستقلاليتها في تسيير شؤونها ويعرقل سير أعمالها ويؤثر على الدولة ككل بالتأثير على جوهر السيادة الوطنية للدولة المتلقية عندما يسعى إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في أجندة العمل في مؤسساتها الوطنية، كما يسعى لاختراق مقصود للمجتمع من خلال هذه المنظمات مما يجعلها عرضة لتهمة الخيانة والمساس بالسيادة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على المنح والمساعدات من الخارج أمر محفوف بالمخاطر ويرجع ذلك لعدة أسباب أولها: أن هذا الدعم يرمي باتجاه قضايا ومجالات تستهدفها الجهات المانحة وتفرضها على المنظمات بشكل غير مباشر وفي بعض الأحيان دون حاجة المجتمع إليه، وثانيها: أن الدعم المالي لهذه المنظمات لا يضمن في بعض الأحيان استمرارية المشروعات بعد انتهاء المنحة نظراً لاعتماد المنظمات على هذه المنح دون الاستفادة من خبرة تنفيذها في مشروعات أخرى، والمثال على ذلك أن هناك منظمات انتهت تماماً وتم حلها بعد انتهاء منح التمويل، أما ثالثها: فهو ما أفرزته التغيرات الاقتصادية العالمية وبروز الأزمة التي تعيشها الدول المانحة، والتي يتوقع معها أن تعيد هذه الدول حساباتها نحو الدعم المقدم للدول النامية ومنظمات المجتمع المدني فيها، فمن المتوقع أن يتم استثمار هذه المنح وتوجيهها نحو قضايا ومشكلات تلك الدول والتي طرحتها الأزمات الاقتصادية التي قد تعيشها، مما يؤدي إلى استثمار هذه المبالغ التي تتضمنها المنح داخلها دون النظر إلى الدول النامية، وبالتالي سوف تعود إلى نقطة الصفر مرة أخرى.

وبناءً عليه يرى الباحث أن أمر المنح والمساعدات الأجنبية الموجّهة لمنظمات المجتمع المدني يجب التعامل معه بحذر كما يجب استثماره جيداً والاستفادة منه، وذلك لن يتأتّى إلا من خلال مجموعة من التوصيات والإجراءات التي يجب أن يتخذها كل طرف في القضية وهم السلطات المحلية – منظمات المجتمع المدني – الجهات المانحة:

– بالنسبة للسلطات المحلية: يجب على حكومات الدول أن لا تكون إجراءات التسجيل لمنظمات المجتمع المدني مرهقة وتعسفية وأن تتجنب التضييق الحاد على هذه المنظمات في مسألة الحصول على المنح والمساعدات حتى لا تحدث نتائج عكسية ويتم اللجوء إلى السرية وعدم التبليغ عنها أو أن تبحث على التغيير بطرق غير سلمية تهدد استقرار هذه الدول.

– بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني: يجب أن يكون لديها وعي بمخاطر المنح والمساعدات السابق ذكرها وأن قضايا ومشكلات التمويل التي تعاني منها لن تحل بالمنح الخارجية فقط، خاصة أن هناك تجارب لمنظمات لا تعتمد على التمويل الخارجي وتمتلك قدرات وطاقات هائلة وتقدم مشروعات وخدمات عالية الجودة وتدار بميزانيات ضخمة، ليس سوى أنها تمتلك القدرات المؤسسية والمالية التي تساعدها على ذلك، كما يظهر جليّا أن التضييق على المساعدات الخارجية يوفر فرصة لكل من المجتمع المدني والممولين لإعادة التفكير في عادات المساعدات الراسخة، والحل قد لا يأتي فقط من خلال إعادة فتح الأبواب أمام المساعدات الخارجية، ولكن أيضاً من خلال توفير تدابير مبتكرة تهدف إلى تحفيز دعم محلي أوسع للمجتمع المدني، وتشمل هذه التدابير التطورات التقنية لتسهيل التمويل من خلال تكاتف المجتمع عبر الشبكات الاجتماعية والتوعية المجتمعية والهياكل التنظيمية الأصغر حجماً، هذه التدابير الجديدة لتعزيز الدعم المالي المحلي للمجتمع المدني المحلي تعتبر حاسمة، ولكنها قد لا تؤدي إلى التعويض عن المساعدات الدولية في الوقت الراهن.

– بالنسبة للجهات المانحة: فينبغي على مقدمي المساعدات الدولية أن يقتنعوا بضرورة الاحترام الدولي للقوانين المحلية وأن يمتثلوا للضوابط التي تهدف إلى تقنين هاته المساعدات لمنظمات المجتمع المدني وأن يقوموا بتمويل المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى المصالح الرسمية حتى يمكن متابعتها ومعرفة وجوه إنفاقها فشفافية المساعدات وتزويد الحكومات بمزيد من المعلومات عن المساعدات سوف يخفف المخاوف من وجود تآمر خارجي.